

كلمة للأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله،

يتناول فيها قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١

٢٠٠٦/٨/١٢* [مقتطفات]

”بعد السلام والدعاء والتحية للمجاهدين والمقاومين الأبطال ولشعبنا الأبى الصامد والوفى ولكل محب وصادق وداعم ومساند بالقول والعمل والحب، أود اليوم أن أتوجه إليكم بموضوع رسالتي الأساسي وهو القرار الدولي الذي اتخذ منتصف هذه الليلة، وبالتالي التعليق على هذا القرار وتحديد كيفية تعاطينا مع الأحداث خلال الأيام القليلة المقبلة، وأيضاً ما هو تعليقنا السياسي على هذا القرار وكيف ننظر إليه بالإجمال.

في البداية أود أن أؤكد بأنه لولا صمود المقاومين الأبطال الشجعان الشرفاء وصمود شعبنا الشجاع والعظيم والأبى والوفى والصامد، وأيضاً صمود القوى السياسية اللبنانية والدولة اللبنانية بمختلف مؤسساتها السياسية والأمنية والعسكرية والمدنية، يعني بكلمة واحدة لولا صمود لبنان لكننا اليوم أمام وضع أو نتائج سياسية وأمنية سيئة جداً، ولكان عدونا اليوم في الموقع الذي يستطيع أن يفرض فيه شروطه السياسية والأمنية ولأخذ لبنان إلى واقع جديد هو أسوأ من اتفاقية ١٧ أيار [مايو]. ولو أخذنا بعين الاعتبار الأهداف المعلنة في الحرب الإسرائيلية على لبنان والأهداف غير المعلنة لهذه الحرب وأيضاً الأهداف المعلنة من قبل الإدارة الأميركية لهذه الحرب على لبنان. اليوم إذاً نحن أمام النتائج الطبيعية المعقولة والممكنة للصمود الكبير الذي عبر عنه اللبنانيون من خلال المواقع المختلفة.

في ما يتعلق بالقرار الدولي الذي صدر وبالتالي كيفية تعاطينا مع موجبات ونتائج هذا القرار بمعزل عن الموقف السياسي الذي سأحدث عنه بعد قليل أو ملاحظتنا أو تحفظاتنا أو تقييمنا، أود أن أقدم أو أؤكد في البداية على منهج المقاومة في التعاطي خلال الأيام القليلة الماضية:

أولاً: في حال تم التوصل إلى توقيت لوقف رسمي للأعمال الحربية أو الأعمال العدوانية، فليسموها ما شاؤوا، فيما لو حصل اتفاق على توقيت معين بمسعى من الأمين العام للأمم المتحدة وبالتنسيق بين لبنان وحكومة العدو فإن أي وقت يعلن لوقف الأعمال الحربية المقاومة ستلتزم به دون أي تردد، وفي هذا السياق قبل هذا الإعلان وبعد هذا الإعلان أنا أؤكد بأن المقاومة هي رد فعل، وبالتالي عندما تتوقف الأفعال العدوانية الإسرائيلية فإن ردود الأفعال التي تعبر عنها المقاومة ستتوقف حكماً وبشكل طبيعي.

ثانياً: كل ما يمكن أن يسهل عودة أهلنا النازحين والمهجرين إلى ديارهم وإلى بيوتهم، وكل ما يمكن أن يسهل الأعمال الإنسانية والإغاثية نحن سنكون في أتم استعداد وأحسن تعاون ممكن خلال المرحلة الانتقالية.

ثالثاً: نحن في السابق ومن خلال موقفنا السياسي ومن خلال وجودنا في الحكومة اللبنانية قلنا إننا موافقون على فكرة انتشار الجيش اللبناني معززاً بقوات اليونيفيل وهذا موقفنا نحن ملتزمون به ، وعندما يتقرر انتشار الجيش وقوات اليونيفيل سوف تلقى من المقاومة كل التعاون والتسهيل والاستعداد المطلوب إن شاء الله .

رابعاً: طالما أنهم يتحدثون عن الأعمال الحربية فيبدو أن العدو الصهيوني فهم من هذا الكلام وقد عبر اليوم بعض قادته عن أن هذا يعطيهم الحق في استكمال العمل الميداني البري ويعتبرونه دفاعاً عن النفس واندفاعاً في سياق تحقيق بعض الأهداف العسكرية والميدانية للعدوان الإسرائيلي على لبنان ، في هذا السياق طالما أن هناك تحركاً عسكرياً إسرائيلياً واعتداءً ميدانياً إسرائيلياً وأن هناك جنوداً إسرائيليين يحتلون أرضنا فمن حقنا الطبيعي أن نواجههم وأن نقاتلهم وأن ندافع عن أرضنا وعن ديارنا وعن أنفسنا ، وبالتالي بطبيعة الحال طالما أن الإسرائيلي يمارس احتلالاً وعدواناً فإن المقاومة هي حق طبيعي لنا ولكل الشعب اللبناني ونحن سنمارس هذه المقاومة بالطريقة التي نعتقد أنها مفيدة ومجدية .

[.....]

بما يتعلق بالقرار، نحن لا نريد أن ندخل في تقييم عام للقرار الآن وإلى أي حد يتبنى المطالب اللبنانية في ما ذكر من نقاط سبع أجمع عليها اللبنانيون أو إلى أي حد يقارب هذه المطالب أو يؤسس لمعالجة هذه المطالب، على كل حال أنا أعتقد أن المناقشة وأن الوضع تجاوز هذا النوع من التقديرات والمناقشات ولكن بكلام مختصر وواضح أريد أن أقول ما يلي :

أولاً: في بعض جوانب هذا القرار نحن نعتبره غير عادل وغير منصف عندما يحاول أن يحمل المسؤولية للمقاومة التي قامت بعملية عسكرية محدودة بالرغم من الأكاذيب التي سمعناها بالأمس في جلسة مجلس الأمن سواء من الوزارة الأميركية أو من المندوب الإسرائيلي الذي حصل بالفعل هو أسر لجنود إسرائيليين وانتهى الأمر، الإسرائيليون بدأوا باستهداف الأبنية والمدن وقصفوا الضاحية الجنوبية يعني بدأوا من النهاية في الحقيقة واعتدوا على المدنيين وبعدها قمنا نحن بقصف المستعمرات في شمال فلسطين المحتلة، القول الذي يتكرر على ألسنة الأميركيين والإسرائيليين وحتى للأسف بعض المسؤولين في الأمم المتحدة ويقدمون المسألة بأن حزب الله قام بأسر جنديين وأطلق آلاف الصواريخ على الشمال هذا غير صحيح هذا كذب ودجل وافتراء واضح، أن تلام المقاومة على عملية عسكرية محدودة الأفعال والنتائج والتداعيات ولكن في نفس الوقت لا تلام إسرائيل ولا تدان إسرائيل ولا يذكر في القرار الدولي أي شيء يتعلق بعدوانية إسرائيل وارتكابها للمجازر المهولة وقتلها لأكثر من ألف مدني في لبنان وإقدامها على قتل النساء والأطفال في قانا في الشياح في القاع في بريताल في عكار في صريفا، لا تعد ولا تحصى البلدات اللبنانية التي نفذت فيها مجازر في هذا العدوان وعن تدميرها للبنى التحتية اللبنانية وعن ارتكابها لجرائم الحرب لا يؤتى على ذكر ذلك بل يعتبر البعض كأن هذا هو حق طبيعي للإسرائيلي. هذا أمر ظالم وغير منصف وغير عادل بكل تأكيد، في كل الأحوال هذا جانب وأنا أتوقف عنده لأسباب أخلاقية ولأسباب إنسانية ولأسباب سياسية، هناك بنود أخرى نحن نتحفظ عليها، ولكن نؤجل الحديث عنها إلى بعد التوصل الجدي إلى وقف إطلاق النار لأننا نريد أن نكتشف أو أن تظهر بالفعل نوايا العدو الإسرائيلي من خلال هذا التكتيك الذي اعتمد أميركياً وإسرائيلياً في توزيع الأمر إلى مرحلتي وقف الأعمال الحربية ولاحقاً وقف إطلاق النار، وهناك بنود في القرار نحن نعتبر أنها شأن لبناني داخلي يجب أن يناقش في إطار الحكومة، يجب أن يناقش في إطار

هيئة الحوار الوطني. نحن كلبنانيين كقوى سياسية في لبنان معنيون بمناقشتها وحسمها ونحن سنقدم آراءنا وأفكارنا من خلال الحكومة ومشاركتنا في الحكومة أو من خلال مشاركتنا العامة في الأطر السياسية الوطنية التي تناقش موضوعات من هذا النوع. هذا الموقف المبدئي وهذه التحفظات سيصدر عنها وزراءنا في جلسة الحكومة التي ستعقد اليوم باتخاذ موقف معين رسمي من قبل الحكومة اللبنانية، بالتأكيد نحن نقدر كل الجهود التي بذلت على المستوى السياسي وعلى المستوى الرسمي والتي أعطت نتائج من نوع دفع ما هو أفسد، يعني هناك أمور أسوأ هناك أمور سيئة عديدة كان يمكن أن يتضمنها القرار الدولي، الجهود السياسية والدبلوماسية ساعدت وأمكننا بالاستفادة من الصمود، وهنا أكرر وأؤكد على هذه النقطة بالاستفادة من الصمود الأسطوري للمقاومة وللشعب اللبناني من دفع ما هو أسوأ، اليوم الحكومة اللبنانية هي تستطيع بالتأكيد هي تتصرف بمسؤولية وطنية وتستطيع أن تتصرف بما تمليه عليها مسؤوليتها الوطنية ونحن لن نكون عائقاً أمام أي قرار، قرار الحكومة اللبنانية مناسب ولكن وزراءنا سيسجلون تحفظاتنا على القرار وعلى بعض البنود وبعض المواد التمهيدية في هذا القرار التي نعتبرها غير عادلة وغير منصفة، خلال المرحلة المقبلة بالتأكيد هناك مسؤوليات كبيرة ملقاة على عاتق الحكومة اللبنانية وعلى عاتق الدولة اللبنانية عموماً ترتبط بالجانب الأمني بالجانب الإعماري بالجانب الإنساني بالجانب السياسي [...].

[.....]